الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

5 **رمضان** 1436 –22 **يونيو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الإنسان فى العالم	20

مؤكداً تحفظه على التشهير بالمفسدين .. رئيس جمعية حقوق الإنسان:

لسنا دولة هجرة ولا إثارة للجنسية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150622/Con20150622779195.htm

حوار: محمد الغامدي

أكد رئيس جمعية حقوق الانسان الدكتور مفلح القحطاني أن هناك تقدما ملموسا في قضايا حقوق الانسان، مشيرا إلى أن تأكيدات خادم الحرمين الشريفين حفظه الله الأخيرة في أنه لا أحد فوق القانون، دليل أنه لا حصانة لأحد واستقلالية القضاء، كاشفا عن حالة الرضا التي أبدتها بعثة منظمة العمل الدولية التي زارت المملكة مؤخرا.

وأشار إلى أن هناك انخفاضا ملحوظا في قضايا حقوق الإنسان، وفق آخر تقرير صادر من الجمعية، مبينا أن الجمعية تتابع كل القضايا، مشيدا بما تحقق من حقوق للمرأة وللطفل.

وأوضح أن المملكة ليست دولة هجرة، وما يربطها بالعمالة علاقة مؤقتة، يؤدون عملهم وفق عقود معينة ويعودون لبلدانهم، لذا لا يترتب على ذلك اثارة موضوع الجنسية.

•تشرفتم قبل أيام بلقاء خادم الحرمين الشريفين، ما أبرز ما استمعتم له من توجيهات ؟

••اللقاء اعطى دلالة اكيدة على اهتمام القيادة بحقوق المواطن والمقيم، وحرص الملك حفظه الله على التأكيد أنه ليس هناك من هو فوق القانون وليس هناك حصانة لأحد، والتأكيد على استقلالية القضاء، وأن المملكه وآلية العمل فيها التي تعتمد على الشريعة الاسلامية والعادات والتقاليد والأعراف الثابتة والراسخة تختلف في آليات العلاقة بين الحاكم والمحكوم عن غيرها من الدول التي تمنع رفع الدعاوى على القيادات إلا بآليات معينة، وهو أمر هام أن يخرج إلى الخارج، والتأكيد عليها والتمسك بها لما لها من اهمية في التأكيد على مبدا المشروعية وأن الجميع يخضع للقانون والمحاسبة .

•أمضيتم اكثر من عشر سنوات على تأسيس الجمعية ماذا تحقق ؟

••الواقع يؤكد أن هناك تقدما ملموسا في مجال حقوق الانسان وقد يكون فيه بطء لكنه ثابت ومستمر وبلادنا لا زالت في حاجة لمزيد من التنظيمات والتشريعات التي تسد العديد من الثغرات التشريعية هنا وهناك، لكن عندما نرى ما تحقق فاننا في الطريق الصحيح ولعل دخول المرأة في مجلس الشورى والوظائف القيادية وتحديثها والانتخابات البلدية وتأكيد استقلالية القضاء ودوره وما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الانسان ولذا هناك تغييرات ملموسة وايجابية.

لسنا دولة هجرة

•زارت بعثة لمنظمة العمل الدولية في الفترة الماضية المملكة فما هي ابرز النقاط التي اثارها الفريق معكم ؟

••لمسنا أن هناك تغييرا في ما يطرح وفي ما يقال من جانب هذه الوفود مرة بعد أخرى، وهناك تقدم في هذا الجانب، فاصبح التطوير والتحسين في مجال علاقة العامل برب العمل وما تم من اجراءات من وزارة العمل وما تم اعتماده من مجلس الوزراء من بعض القرارات والتعديلات على نظام العمل اصبح هذا الأمر تشعر به المنظمات المهتمة بالشأن العمالي، واصبح ينعكس على رأيهم وموقفهم من المملكة في هذا المجال، وفي ما يتعلق في عمل المرأة فنحن في المملكة متقدمون في هذا الجانب لأن الأنظمة والقوانين السعودية لا تفرق بين الرجل والمرأة بالحصول على الأجر فكل من يملك نفس المؤهلات ويعمل في ذات طبيعة العمل فهو يتقاضى أجرا متساويا، وإن كانت المرأة تحظى بنصيب أفضل من الرجل في هذا المجال في ما يتعلق على وجه الخصوص بالاجازات التي تحصل عليها وليست متاحة للرجل وليست متاحة ايضا في معظم القوانين الغربية، وقد يكون هناك نسبة عمل النساء في مجال العمل بالقطاع الخاص أقل إلا أن الأنظمة والقرارات التي صدرت في هذا الجانب بدأت تحسن هذه النسبة والتقدم الملحوظ، وفي ما يتعلق بموقف المنظمات من العمالة الوافدة فنحن نؤكد أن المملكة ليست دولة هجرة وبالتالي لا تستقبل الهجرة ولا يترتب على ذلك اثارة

موضوع الجنسية، وما إلى ذلك، فالمملكة هي مستقبلة للعمالة المؤقتة تعمل بموجب عقود لسنوات محددة، ومن ثم عندما تنتهي علاقة العامل برب العمل يعود إلى بلاده، وفي ذلك ما يطبق في الدول الغربية التي انظمتها وقوانينها تسمح بالهجرة ويترتب على ذلك اجراءات للحصول على الجنسية، والمملكة واضحة مبادئها أنها لا تستقبل العمالة المهجرة وانما تستقبل العمالة المؤقتة التي ترغب العمل بعقود ثم تعود لبلادها.

•ما هو موقف الجمعية من نظام الكفيل ؟

••نحن ندعم جانب الدولة في تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل بما يتعلق باقامة العمل في المملكة والدولة هي إن رغبت أن يبقى هذا العامل على اراضيها فينبغي أن يوفر عقد عمل مع رب العمل صالحا وساريا، وإن لم يتوفر له فيمكن ترحيله إلى بلاده أي بمعنى نحن في هذه النقطة نقول لا ينبغي أن موضوع العامل في سفره واستقدامه لذويه وحصول على تملك السيارة أن يخضع لارادة رب العمل بينما يخضع لاجراءات وضوابط وتنظيمات تضعها الدولة وهي من تقرر في هذا الجانب متى تسمح له بدخول اراضيها أو المغادرة او تجديد اقامته وأوراقه الثبوتية وتحاسبه الدولة وليس لرب العمل دخل في ذلك لأنه مجال تنظيمي بحيث يطلب فقط من العامل، وهذه وجهة نظر الجمعية أن يقدم صورة من العقد ساري المفعول مع رب العمل، فاذا كان رب العمل هو من استقدمه لعامين واذا استمرا وتم تجديده فتجدد اقامته، وإن لم يكن ذلك فيمكن ايجاد رب عمل آخر أو يعطى العامل فترة زمنية لا تزيد عن شهر فيغادر البلاد، ووجدنا أن رب العمل يتعسف في العلاقة ويرفض تجديد اقامة العامل وتسليم جوازه وتأشيرة خروج وعودة أو خروج نهائي، وإن كان بالفعل هناك عمال ينقضون العقود مع ارباب العمل ويبحث عن مصالحه، ولكن كل هذه الأمور ينبغي أن تكون العلاقة مباشرة بين العامل، والدولة فيها تنظمها بموجب قواعد معينة وتنحصر العلاقة بين العامل ورب العمل في بنود العقد.

حماية الطفل

•كشف تقرير الجمعية الأخير الانخفاض الإيجابي للعديد من مجالات حقوق الانسان عدا قضايا العنف ضد الأطفال، برأيكم ما هي الأسباب ؟

••أولا لا بد الاشارة إلى أن هناك عدة انظمة صدرت لحماية الطفل منها نظام حماية الطفل من الايذاء ولائحته التنفيذية ثم اصبح لدينا في المملكة مجلس للطفل يساهم في استقبال الشكاوى المتعلقة بالأطفال، ويعمل على ايجاد الحلول لها من خلال الجهات الحكومية المختلفة وجمعيات المجتمع المدنى الأخرى، مما اوجد هناك آليات للمدارس وكيفية التبليغ ومتابعة في الحالات التي تصل للمستشفيات، ووزارة الصحة لديها آلية في التبليغ وتسجيل الحالات وجمعية حقوق الانسان بفروعها المختلفة وحماية حقوق الانسان تثقف وتستقبل مثل هذه الحالات كل ذلك أدى إلى أن يكون هناك حالات مسجلة، لكن ليس بالضرورة أن يكون التسجيل أن العنف زاد.

•كيف ترد على أن الجمعية بعيدة عن حق المواطن في الخارج سواء المرضى أو السجناء أو الذين لهم قضايا ؟

••الجمعية لديها ملفات ومهتمة بهذا الامر لكن هناك أمورا قد تزيد من صعوبة الجمعية كون بعضها تحت سيادة دولة أخرى، واجراءات وتنظيمات وهناك جمعية تعنى بالسعوديين في الخارج واحوالهم الشخصية لكننا قمنا بمساعدة العديد من الحالات والقضايا بالتعاون مع السفارات.

القضايا المعلقة

•ما رأيكم في ما طرحه مجلس الشورى أن هناك نحو 50 الف قضية معلقة في ديوان المظالم ؟

••من خلال ملاحظتنا في الجمعية، هناك تقدم في الفصل في الخصومات والقضايا التي تقدم للجهات القضائية ومشروع تطوير القضاء بدأ يؤتى ثماره، ونأمل أن يكون هناك استعجال ولا شك أن الادارة العدلية تحتاج إلى مزيد من الجهد، والقضاة عندما نلتقيهم يشتكون ويعانون من الضغط في ما يتعلق بالقضايا ومحدودية الوقت المتاح لهم وقلة المستشارين والباحثين المساعدين، ونحن رصدنا ذلك مما يتطلب دعم القطاع العدلي ونود الاشارة إلى أن وجود قضايا التنفيذ حل الكثير من الاشكاليات.

•لديكم تحفظ على التشهير بالمفسدين، نود توضيح رؤيتكم حيال ذلك ؟

••نحن نقول شهروا بالمفسدين، ولكن بحسب وجود النص كحكم قضائي فالنظام يمنع التشهير إلا بنص واشكالية البعض خاصة في المجتمع السعودي لا يقدر قوة التشهير بالأشخاص كونها تنقل لمن لا ذنب لهم من اقارب المشهر به، والجمعية هي مع النص في هذا الجانب إن كان يقضي بالتشهير أو إن كان النص لا يقضي، ويحتاج الأمر لحكم قضائي فلا بد من عرضه وإن كانت لدينا قضايا ومشاكل لا يردعها إلا التشهير فينبغي ايجاد نظامي الذي يغطيها ويتم تطبيقه.

•اطلقت تصريحا بأن حال حقوق المستهلك في المملكة يرثى لها فهل لا زلتم على رأيكم ؟

••الواقع أن ذلك كان في فترة سابقة، ولكن مع قدوم وزير التجارة بدأنا نشعر أن هناك تقدما ملحوظا ولا بد من الاشادة بما قدمه ومحاسبة من يتجاوز حقوق المستهلك والاجراءات التنفيذية والآليات التي تنفذ هي أمر ايجابي.

التأمين الطبي

•ما هو موقفكم في المطالبة بالتأمين الطبي للمواطنين ؟

••ملف التأمين الطبي تابعته الجمعية منذ فترة ليست بالقصيرة واستمعنا لاجابات لعدد من الوزراء السابقين، وربما يكون لنا لقاء مع الوزير الحالي، ولكن لا بد من التأكيد أن مسالة وجود التأمين ليست بالضرورة أنها الأصلح فقد يترتب عليها وخاصة في المناطق الناشئة والنائية عدم حصول المواطن على العلاج بالشكل المطلوب، مما يجعل تقديم الخدمة للقطاع الخاص في القرى والهجر أمرا صعبا، ولذا فالاهم أن يكون تقديم التامين الطبي لكافة المواطنين حتى لا يحرم بعض الحالات من حقها بالعلاج خاصة إذا صدرت الانظمة والقوانين فانه يصعب تعديلها بسرعة.

•قمتم بجولات على السجون، ما هو الانطباع الذي خرجتم به فيما يخص بيئة السجن؟

••زرنا سجون المباحث، وفيما يتعلق ببيئة السجون نحن راضون عنها وبشكل كبير وهنا لابد من الفصل بين بيئة السجون والفصل في القضايا التي تتناولها جهات قضائية ولدينا مكاتب حيث وافق سمو وزير الداخلية على ايجاد مكاتب للجمعية يتم الوجود فيها ومتابعة السجناء، أما ما يتعلق بالسجون العامة فإن الأمر يحتاج إلى جهد كون السجناء كثر والنطاق محدود والخدمات لا بد من رفعها، وهناك اكتظاظ لبعض السجون مما يتطلب تفاعلا أكبر من الجهات التي تقوم بمشاريع بناء الاصلاحيات .

سفر المرأة

•ما موقف الجمعية من جواز السفر للمرأة والضوابط التي طرحتها مديرية الجوازات لسفرها بمفردها؟

••موقف الجمعية واضح وهو ضرورة إيجاد قواعد واضحة ومنظمة لهذا الموضوع تحفظ حقوق الأسرة ابتداء، لأن هناك علاقات وآليات وسلطة أسرية ينبغي أن تصان بما يحمي الأسرة من التفكك باعتبارها نواة المجتمع، كما يؤكد على ذلك النظام الأساسي للحكم وفي نفس الوقت نأمل أن تكون هناك قواعد واضحة تحمي حقوق المرأة التي تحتاج للسفر عندما يتعسف ولي الأمر أو من بيده الولاية، فتكون هناك جهة محددة وموضحة تمكن المرأة في حقها من هذا الشأن، كما يوجد لدينا نساء ليس لهن ولي أمر وإنما المرأة هي من تتولى شؤون نفسها وتقوم بأعمالها وبالتالي ينبغي أن تنظر هذه القواعد والضوابط بعين الاعتبار لهذه الفئة ويتيح للنساء العاملات أو الراغبات في السفر للحاجة كالمرض أو المشاركة في المؤتمرات والمناسبات التمكين من هذه الضوابط، ولا يمكن أن نعامل هذه الحالات كحالة واحدة أو إعادتها لجهات فيها الكثير من الإجراءات التي تطول، وكذلك هناك ضوابط شرعية ينبغي احترامها بشرط عدم التعسف والتجاوز وضياع الحقوق.

لا خلط بين التجنس وحلول «البدون«

•مازال ملف فئة البدون يسير ببطء، ما دور الجمعية في التسريع في هذا الملف؟

••الجمعية تستقبل عشرات الحالات من هذه الفئة، والتقدم حقيقة في هذا المجال محدود حتى الآن، ، وهناك بعض الإجراءات الإدارية أو المطالب التي قد يجتهد فيها بعض الباحثين أو القانونيين أو الإداريين لا تساعد في إيجاد الحلول، مما يتطلب حلا جذريا وأحيانا اللجان التي تبحث في مثل هذه القضايا تأخذ سنوات، مما يعقد المشكله ولاشك أن نظام حماية الطفل أوجد حل إلحاق أبناء هذه الفئة بالتعليم إلزاميا، ونحن لا نريد الخلط فيما يخص حق التجنس فهذا الأمر حق سيادي للدولة وفق شروط محددة، ولكن حديثنا هو ولاية الأشخاص الذين يعيشون في المملكة والذين يدعون سعوديتهم، وهناك مؤشرات على سعوديتهم سواء من قبائلهم ومن عاشوا معهم لسنوات طويلة ولديهم شهادات ميلاد بل إن بعضهم عمل في السلك العسكري حتى تقاعدوا وتوقفت رواتبهم بسبب عدم حملهم السجل المدني، وعدم وجوده يترتب عليه ما يسمى الموت المدني بحيث لا يستطيع العلاج أو التعليم أو السفر أو الحصول على رواتبه أو الزواج، ولذلك فإن إيجاد حل مؤقت لا يترتب عليه انتفاء الصفة السعودية ولكن على الأقل إيجاد إحصاء من خلال وثيقة مؤقتة ويتمتعون بحقوقهم حتى يتم إنجاز مواضيعهم بشكل أفضل، ورفعنا مقترحات بهذا الجانب، وأيضا لابد من الإشارة في هذا المقام إلى أن هناك بعض الأشخاص المزورين والمحتالين الذين عكسوا صورة سيئة عن هذه الفئة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"المالية" و"الشؤون الاجتماعية" تعترضان على دعم المتزوجين بـ50 ألف ريال!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://alhayat.com/Articles/9604795/-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9--%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9--%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%B6%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B2%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%8050-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84

الرياض - فداء البديوي

اعترضت وزارتا المالية والشؤون الاجتماعية على المساعدة المالية غير المستردة للمواطنين المقبلين على الزواج، مبررتين اعتراضهما بحجج من بينها أن مثل هذا الدعم يُسهم في رفع تكاليف الزواج.

ووفقاً لمصادر مطلعة تحدثت لـ«الحياة»، فإن الوزارتين اعترضتا على توصيات اللجنة المشكلة للنظر في دعم الزواج بأمر من جهات عليا من ١١ جهة حكومية، وهي وزارات: الصحة، العدل، الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الإسكان، الإعلام، المالية، الداخلية، الشؤون الاجتماعية، وجامعات الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الملك سعود، الملك عبدالعزيز.

وقالت المصادر إن أعضاء اللجنة قدروا مبلغ الدعم المالي - ضمن توصياتهم، بواقع ٥٠ ألف ريال غير مستردة تُدفع للزواج الأول، ولمن يقل دخله الشهري عن ١٠ آلاف ريال.

ويأتي ذلك في الوقت الذي وجهت فيه جهات عليا وزارة الشؤون الاجتماعية بتشكيل لجنة قبل زهاء عام ونصف العام (6-3-1435هـ)، لتحقيق رغبة المقام السامي في تشكيل لجنة مكونة من جهات حكومية عدة (الداخلية، الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، التعليم العالي، المالية، الشؤون الاجتماعية، العدل، الثقافة والإعلام، الصحة والإسكان) لدرس دعم الراغبين في الزواج من المواطنين من جميع جوانبه، وإسناد هذا الدعم لجهة حكومية. في حين يشغل هذا الأمر شريحة كبيرة من المواطنين، وشريحة تحتاج الاهتمام بشكل أكثر وسط الظروف الاقتصادية الراهنة للمجتمع، إذ يُمثل هذا الدعم بشكل عام ونظرة شمولية مساعدة لراغبي الزواج مادياً وتأهيلهم اجتماعياً ونفسياً وثقافياً والخروج برؤية واضحة تحقق أفضل السبل لدعم راغبي الزواج مادياً وتأهيلهم من خلال جهات عدة. وبالعودة للمصادر التي أكدت أن أعضاء اللجنة يرون أن هذه القضية أصبحت تمثل مشكلة وطنية حقيقية بكل أبعادها الأمنية والاجتماعية والأخلاقية والصحية، وتستحق الاهتمام والعمل على حلها، مشيرين إلى أنه في ظل كون الزواج علاقة مشروعة بين الرجل والمرأة لبناء الأسرة إلا أن الملاحظ أن كثيراً من الناس في المجتمع لم يستجيبوا للتوجيهات الشرعية المطالبة بتيسير أمور الزواج، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الزواج إلى حد أصبح من الصعب على كثير من الشباب تحمله.

وأشارت إلى أن اللجنة أصدرت توصيات عدة من ضمنها أن بعض المجتمعين يرى مناسبة دعم الراغبين في الزواج من المواطنين بزوجة سعودية بمبلغ وقدره 50 ألف ريال غير مستردة تُدفع للزواج الأول ولمن يقل دخله الشهري عن 10 آلاف ريال.

وبينت أن البنك السعودي للتسليف والادخار يتولى الإشراف على ذلك، وفق ضوابط وآليات تحدد من لجنة من وزارة الداخلية ووزارة العدل، في حين يرى مندوبا وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية عدم تأييد الدعم، مرجعين الأمر إلى

أسباب عدة تتمثل في أن الدولة تولي اهتماماً بهذا الجانب من خلال الدعم الذي تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك السعودي للتسليف والادخار، وكذلك من خلال الجمعيات الخيرية ورجال الأعمال والمحسنين.
كما أوصت اللجنة بالتوسع في إنشاء جمعيات التنمية الأسرية ولجان التنمية الأسرية، دراسة تخصيص برامج تشجيعية تسهم في خفض تكاليف الزواج مثل تشجيع الجهات الحكومية لإنشاء صالات مناسبات خاصة بمنسوبيها، وإعداد لوائح وأنظمة خاصة بترشيد تكاليف الزواج والحد من الإسراف في ذلك، وتنظيم حملة إعلامية توعوية شاملة تتعلق بتيسير تكاليف الزواج.
وبحسب إحصاءات صدرت عن وزارة العدل أخيراً، فإن عدد عقود الزواج للسعوديين الموثقة رسمياً في المحاكم في عام 1434هـ، بلغ 135.576 عقداً، ما سيترتب عليه اعتماد مبلغ في حدود 6.8 بليون ريال سنوياً.

• سجون حائل" تفرج عن 44 نزيلاً دفعة أولى

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://alhayat.com/Articles/9604794/-%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D8%A6%D9%84--%D8%AA%D9%81%D8%B1%D8%AC-%D8%B9%D9%86-44-%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%8B-%D8%AF%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89

حائل - محمد الخمعلي
بدأت المديرية العامة للسجون في منطقة حائل تطبيق تعليمات العفو عن 44 نزيلاً دفعة أولى بمناسبة حلول شهر رمضان تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز.
وأوضح مدير العلاقات العامة في «سجون حائل» النقيب نواف العبطان لـ«الحياة» أنه تم الإفراج عن 44 نزيلاً حتى الآن ممن تنطبق عليهم شروط العفو، لافتاً إلى أن لجان العفو مستمرة بالعمل على دراسة قضايا النزلاء على مدار اليوم إلى وقت متأخر ليلاً.
وأفاد بأنه توجد دفعات سيتم الإفراج عنها حال اكتمال الإجراءات اللازمة، مشيراً إلى أن لجان العفو تقوم بعملها بمتابعة من أمير منطقة حائل سعود بن عبدالمحسن.

مركز الملك سلمان للإغاثة يواصل جهوده في إغاثة العالقين اليمنيين بمنفذ الوديعة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1059029

الرياض – واس
أطلق "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" مرحلة جديدة من خططه التي تهدف إلى تخفيف آثار أزمة التكدّس بمنفذ الوديعة، التي تطال الآلاف من النساء والأطفال والعجزة من الفارين من آثار الأزمة التي تعصف باليمن، وذلك في إطار مساعيه الرامية لإغاثة الأشقاء اليمنيين العالقين في المنفذ.

وأوضح المتحدث الرسمي لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية رأفت الصباغ أن هذه المرحلة تتضمن توزيع 8 آلاف وجبة ساخنة يومياً مقسمة على الإفطار والسحور، وذلك بواقع 3 آلاف وجبة في الجانب السعودي من المنفذ، وكمية مماثلة للعالقين في المنطقة الوسطى من المنفذ، وأما في الجانب اليمني من المنفذ فتوزع ألفا وجبة ساخنة يومياً.
وقال الصباغ في تصريح صحفي أمس: كانت المراحل الأولى من خطط "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" لمساعدة العالقين في منفذ الوديعة، قد تضمنت توزيع 50 ألف وجبة غذائية جاهزة، بجانب 400 ألف رغيف خبز، وأكثر من 100ألف من عبوات المياه الصحية، وفي مرحلة تالية جرى توزيع 30 ألفاً من الوجبات، بجانب 60 ألفاً من عبوات المياه الصحية.
وأشار إلى أن المركز يعتزم مواصلة جهوده في هذا الخصوص حتى معالجة آثار التكدس في منفذ الوديعة.

..الربيعان يؤكد أن الموظفة ووالدتها تطاولتا

التحقيق في حادثة طرد مدير "صحة نجران" لمواطنة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1058923

نجران - علي الحياني، سلمى الصالح
وجه وزير الصحة م. خالد الفالح باستدعاء صالح المونس المدير العام للشؤون الصحية بمنطقة نجران وإحدى الموظفات العاملات ب"صحة نجران" والتي تعمل بوظيفة (فنية أسنان) إثر مقطع الفيديو الذي تداولته وسائل التواصل الاجتماعي بالكثير من الاستياء بعد طرد مدير "صحة نجران" لوالدة الموظفة من مكتبه والتي جاءت مع ابنتها لتطالب بنقل ابنتها من منطقة نجران إلى تبوك تقديراً لضروفهم الصعبة.
وتفاعل الوزير مع المقطع المتداول بتغريدة عبر حسابه في توتير بقوله: "ساءني مقطع الفيديو المتداول وسوف تستدعى الأطراف المعنية للتحقيق والتثبت والمساءلة."
وكانت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة نجران قد أصدرت بياناً صحفياً بررت ما حدث على لسان ناطقها الإعلامي محسن الربيعان والذي أشار من خلاله إلى ما تداولته وسائل التواصل الاجتماعية السبت تحت عنوان "مدير صحة نجران يطرد مواطنة من مكتبه"، وجاء في البيان أن صحة نجران تود أن توضح ملابسات المقطع الذي تم تداوله وهو لإحدى المواطنات تعمل (فنية أسنان) تم تعيينها حديثاً بالمنطقة وترغب في نقلها للعمل بمنطقة تبوك وقد تم الترتيب لدخولها مع والدتها لمكتب مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة نجران ضمن الوقت المخصص يومياً للمراجعين، واستقبل المدير العام المواطنة وأنصت لطلبها وبعد ذلك شرح لها بكل هدوء بأن النقل لمنطقة أخرى يتم من خلال بوابة الوزارة في أوقات محددة يمكنها التقدم عند فتح البوابة وليس للمنطقة الصلاحية في النقل إلا من خلال البوابة.
وأضاف الربيعان أن والدة الموظفة أصرت على عدم الخروج رغم وجود عدد من المراجعين بانتظار الدخول قائلة بصوت عالٍ وهي تضرب على طاولة المكتب بكل قوة وبشكل استفزازي متعمد بأنها لن تخرج إلا بعد التوقيع بنقل ابنتها التي كانت مشغولة بالتصوير للضغط على المدير لنقلها معتقدة بأنها من صلاحيات المدير العام، ولكون المواطنة وابنتها الموظفة قد تجاوزوا الوقت المخصص لهما بمراجعة المكتب، وتسببوا في ضياع وقت المراجعين، كما تطاولوا بالكلام والضرب على مكتب المدير العام ورفع الصوت بدون مبرر، فقد طلب منهم الخروج من المكتب، ولكنهم رفضوا رغم إفهامهم بعدم استطاعة المديرية نقلها.
وأردف أنه تم عمل محضر في حينه بما بدر منهما ورفعه إلى إمارة المنطقة حرصاً منه على استقبال من تبقى من المراجعين، ويؤكد مدير عام الشؤون الصحية بأن أبواب "صحة نجران" مفتوحة لجميع المراجعين، وأنه حريص على استغلال الوقت لكل ما يخدم المواطن والرقي بالخدمات الصحية.

• نماء" الخيرية تدشن هويتها الجديدة واستراتيجية معالجة الفقر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1058973

جدة - ياسر الجاروشة

كشف فيصل بن عبدالرحمن الحميد مدير عام جمعية نماء الخيرية بمنطقة مكة المكرمة (المستودع الخيري في جدة سابقاً)، أن عدد وجبات تفطير الصائمين التي ستوزعها الجمعية طوال شهر رمضان المبارك هي 600 ألف وجبة، 300 ألف وجبة ساخنة ستوزع على المواقع المخصصة، إلى جانب 300 ألف وجبة جافة (خفيفة)، على منافذ مكة المكرمة والمسجد الحرام.

وقال الحميد خلال مؤتمر صحافي أمس على هامش الحفل السنوي لإنجازات الجمعية وتدشين هويتها الجديدة، واستراتيجيتها المتكاملة في معالجة الفقر، إن توفير وجبات رمضان تم بعد توقيع مجموعة عقود مع عدد من الشركات، وقال إن «الجمعية وفرت لهذه المهمة، 150 فرداً، ما بين موظف ومتطوع لتسهيل توزيع الوجبات بسهولة ويسر، هذا بخلاف أكثر من 30 مشروعاً تنموياً سيتم تنفيذها لعموم الأسر المكفولة من الجمعية والفئات الأخرى.«

وحول استراتيجية الجمعية الجديدة، ذكر أن الجمعية عقدت شراكات واتفاقات مع مؤسسات المجتمع الحكومي والخاص والخيري ذات الخبرة لدراسة الأسباب الاجتماعية والثقافية التي تقف عائقا في معالجة مشكلة الفقر، ومن ثم التدخل باحترافية لتغيير المفاهيم والاتجاهات السلبية عن العمل والحرف واحتياجاتها، مشيراً إلى أن «الجمعية» أعدت برنامجا خاصا بالتأهيل والتدريب للعمل على إعادة تهيئة المستفيدين من الشرائح الأكثر احتياجا نفسيا واجتماعيا للانخراط في سوق العمل وتدعيم مفاهيم الكسب الحلال لينتقلوا من الاحتياج إلى الكسب والإنتاج.

ولفت إلى أن استراتيجية «نماء» الجديدة تراعي الأبعاد الثقافية والاجتماعية للمجتمع والتي تقوم على أربعة محاور هي الإطعام، والكساء، والإسكان، والتدريب والتأهيل، لافتاً إلى أن أهم المشروعات محور الإطعام، ويتمثل في السلة الغذائية، ويتم من خلاله منح المستفيد بطاقة ممغنطة يستطيع بموجبها شراء ما يحتاجه من مواد غذائية في الوقت الذي يختاره وبخصوصية تامة تراعي مبدأ حفظ كرامة المحتاج.

• صحة جدة" تحقق في وجود حشرات بغرفة مريض بدار النقاهة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1059034

جدة - ياسر الجاروشة

فتحت الشؤون الصحية في جدة تحقيقاً حول ما تداولته وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية لمقطع فيديو يظهر تواجد «حشرات» بغرفة أحد المرضى المنومين بدار النقاهة التابع لمستشفى الملك فهد بجدة.

وقدمت الشؤون الصحية اعتذارها الشديد عما ظهر في مقطع الفيديو، وكان قد وجه مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة بتشكيل لجنة مكونة من مساعد مدير الشؤون الصحية للطب العلاجي والمساعد للشؤون الهندسية وإدارة الصيانة والمتابعة، وذلك للوقوف على الدار، وقد تبين للجنة أن غرفة المريض التي ظهرت في مقطع الفيديو كانت مقفلة منذ

أسبوعين ولم تستعمل، ولعدم وجود سرير شاغر تم فتحها المريض، وعند ملاحظة الحشرات تم إخراج المريض لغرفة أخرى واستدعاء شركة الصيانة والنظافة.
وأضاف بيان الشؤون الصحية، أن اللجنة اجتمعت مع مدير الدار وفتحت تحقيقا في القضية، وسوف تصدر قراراتها حيال ما تم، كما أن إدارة مستشفى الملك فهد التي يتبع لها الدار تتابع وضع الدار حتى يتم نقل الدار لمبنى آخر حديث.

ضوابط جديدة لاعتماد المستشفيات تتيح مراقبة الأداء ومستوى الخدمة

تهدف لضمان الجودة وسلامة المريض وتراجع كل 4 سنوات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
اضغط هنا
http://www.al-madina.com/node/614818/%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AA%D9%8A%D8%AD-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9.html

سعيد الزهراني - الطائف
يبدأ المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، الذي صدرت موافقة مجلس الوزراء على تنظيمة مؤخرا، في ممارسة مهامه وفق الضوابط الجديدة، حيث سيكون مسؤولا عن اعتماد كل المرافق الصحية الحكومية أو الخاصة التي تقدم خدمات الرعاية الصحية، وتشمل: المستشفى، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، والمجمع الطبي العام، والمجمع الطبي المتخصص، والعيادة، ومركز الأشعة، والمختبر الطبي، ومركز جراحة اليوم الواحد، ومركز الخدمة الصحية المساندة، ومراكز خدمات النقل الإسعافي.
ويهدف المركز إلى رفع مستوى جودة الخدمات الصحية وأمانها بما يكفل سلامة المريض وتطوير الأداء المهني الصحي والإداري في المنشآت الصحية، من خلال اعتماد معايير وطنية موحدة لجميع المنشآت الصحية في المملكة في مجالات الممارسات الصحية، وتشمل: الطبية، والصيدلية، وسلامة المنشآت، والجودة وسلامة المريض، والقيادات الإدارية، وخدمات المختبرات، والأقسام الفنية الأخرى، ومراجعة المعايير - المعتمدة بصفة دورية، كلما دعت الحاجة أو كل 4 سنوات على الأقل، والتأكد من ملائمتها لبيئة العمل الصحي في المملكة.
ومن بين مهامه الإسهام في تهيئة المنشآت الصحية لتطبيق معايير الجودة من خلال عقد الندوات وجلسات العمل لنشر ثقافة الجودة وزيادة الوعي بين العاملين والمسؤولين بمفاهيم الجودة وأهمية تطبيقها، وإرسال فرق من المتخصصين في مجالات الطب والتمريض والصيدلة والمختبرات والأشعة والإدارة ومكافحة العدوى وإجراءات السلامة، لشرح المعايير وتدريسها للعاملين في المنشآت الصحية، وتنفيذ برامج التدريب المعدة للعاملين في المنشآت الصحية عن طريق المختصين المدربين.

كما يقوم بدعم المنشآت بالمواد العلمية اللازمة لذلك، ومتابعة أداء المنشآت الصحية للتأكد من التزامها بالمعايير المعتمدة ومراقبة جودة الأداء، ووضع الآليات المناسبة لتقويم أداء المنشآت الصحية عن طريق مراقبة تحقيق مؤشرات الأداء المتعارف عليها وتقويمها وتدريب المرشحين لمهمات الاعتماد وإعدادهم مقومين من المركز.
ومن بين مهام المركز إجراء الدراسات والبحوث، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة للمنشآت الصحية، والتعاون وتبادل الخبرات مع جهات الاعتماد الدولية والمنظمات والهيئات ذات العلاقة بعمل المركز، وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية وغيرها فيما يحقق أهداف المركز، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المختصة في المملكة وخارجها بما يحقق أهداف المركز، وفقًا للقواعد والتعليمات المتبعة، وتنظيم المؤتمرات والندوات المحلية والعالمية -في مجال عمل المركز- والمشاركة فيها، واعتماد جميع المنشآت الصحية في المملكة وغيرها من المهام المناطة بها من اجل الارتقاء بالخدمات الصحية المختلفة.

نزاهة": سجن 5 موظفين في بنك بتهمة الاختلاس»

استولوا على حسابات بعض العملاء بالرياض

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://www.al-madina.com/node/614816/%C2%AB%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%87%D8%A9%C2%BB-%D8%B3%D8%AC%D9%86-5-%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A8%D8%AA%D9%87%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%B3.html

محمد البخيت - الرياض
أعلنت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) امس عن سجن 5 موظفين في أحد البنوك من عامين الى 6 اعوام بتهمة الاختلاسات المالية من حسابات بنكية لعملاء فرع البنك بالرياض.
وقال عبدالرحمن العجلان المتحدث الرسمي لـ «نزاهة» إنه استنادًا على الأمر السامي الصادر بشأن الإعلان للرأي العام عن ثبوت تورط أشخاص في قضايا الفساد بعد إحالتهم لجهات الادعاء، وتأكيدًا لمبدأ الشفافية الذي تنتهجه الهيئة في الافصاح عن قضايا الفساد التي تباشرها، فإن الهيئة تود الإيضاح أنها بالمتابعة مع مؤسسة النقد العربي السعودي، اتضح وقوع اختلاسات مالية من قبل بعض موظفي أحد البنوك في مدينة الرياض لحسابات بنكية لعملاء الفرع.
وبعد أن حدد مع مؤسسة النقد العربي السعودي المسؤولين عن تلك التجاوزات، تمت إحالتهم إلى الجهات القضائية، حيث تم اتخاذ الإجراءات النظامية بحق المختلسين وإحالتهم للتحقيق ومن ثم المحاكمة، وذلك لتطبيق ما يقضي به النظام في حقهم، وقد صدر بحقهم حكم يتضمن السجن لمدة 6 سنوات للمتهم الرئيس في القضية وهو أحد المسؤولين في فرع البنك، والحكم على 4 متهمين آخرين بالسجن لمدد أخرى تراوحت بين سنتين الى 4 سنوات.
يذكر أن تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفاسد الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (165) وتاريخ 1432/5/28هـ، يعطي للهيئة الحق في التحري والتحقق في حالات الفساد المالي والإداري في الجهات المشمولة باختصاصاتها بما فيها الشركات والبنوك التي تملك الدولة نسبة 25% من رأسمالها.
وأضاف أن الهيئة تشيد بجهود مؤسسة النقد العربي السعودي، وتأمل من الجميع التعاون معها في مكافحة الفساد، والإبلاغ عن أي شبهة فساد وفقًا لطرق الإبلاغ التي وفرتها الهيئة، إسهامًا منهم في القضاء على تلك الممارسات الدخيلة على مجتمعنا وتنفيذًا لما تضمنته الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وتنظيم الهيئة.

بدء إعادة قيد مستفيدين بعد تصحيح بياناتهم

• فضيحة الضمان" تكشف 18 ألف حالة سعودة وهمية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150622/Con20150622779184.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية عملية تصحيح بيانات المستفيدين من الضمان الاجتماعي ممن تم إسقاطهم قبل عشرة أيام، وشرعت في استقبال الحالات التي صححت معلوماتها أو تخلت عن وظائف وهمية، وخصصت الوزارة 115 مكتبا تابعا للضمان الاجتماعي في كافة مناطق المملكة ووفرت بريدا إلكترونيا لهذا الغرض، وشددت مصادر مطلعة في الشؤون الاجتماعية أن التعليمات تقضي بإعادة أي حالة للحصول على معونة الضمان الاجتماعي طالما استوفت الشروط والضمانات.

وقالت مصادر إن سيدات قمن بشطب سجلاتهن فعليا من وزارة التجارة تمهيدا للتقدم بطلب للضمان الاجتماعي تحت اسم «إعادة مستفيد مسقط» في حين راجع أمس عدد من السيدات مكاتب الضمان الاجتماعي تم شطبهن من التأمينات الاجتماعية عقب تسجيلهن في شركات ومؤسسات في القطاع الخاص كوظائف وهمية للخروج من النطاق الأحمر.

وقدر عدد السيدات اللاتي ألغيت عنهن معونة الضمان بأكثر من 15 - 18 ألف حالة كانت مسجلة في التأمينات الاجتماعية في وظائف عدة أغليها كانت بقصد الابتعاد عن النطاق الأحمر، في حين تخلصت أخريات من عقارات مسجلة بأسمائهن بعد إيقاف المعونة عنهن بسبب تملكهن للعقار.

وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية أسقطت أكثر من 107 آلاف حالة من الضمان الاجتماعي عقب الربط الآلي بين الوزارة والتأمينات الاجتماعية وعدد من الوزارات والجهات عقب اكتشاف مستفيدين من الضمان الاجتماعي يمتلكون عقارات وسجلات تجارية، فضلا عن موظفات في بنوك وشركات برواتب عالية.

١١٥ مكتباً لتصحيح بيانات المستفيدين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150622/Con20150622779186.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية عن استقبال مستفيدي الضمان الاجتماعي الراغبين في تصحيح بياناتهم ممن أوقفت الخدمة الضمانية عنهم، في ١١٥ مكتبا للضمان الاجتماعي بمختلف أنحاء المملكة، للنظر في إمكانية إعادة تفعيل الخدمة لهم.

وأكد وكيل الضمان الاجتماعي محمد العقلا أن الوكالة تسعى حثيثة لإيصال خدماتها لكل مستفيد تنطبق عليه الشروط، لافتا إلى أن مكاتب الضمان لديها آلية لتقديم التظلمات والشكاوى وتصحيح البيانات، حيث تقوم المكاتب بإرسال النموذج

(بعد تعبئته من المستفيد) آليا إلى اللجنة الرئيسة المختصة في وكالة الضمان والمكونة من وزارات (العدل، الداخلية، والشؤون الاجتماعية).
ونوه العقلا بأن للمستفيد الحق في مخاطبة اللجنة مباشرة على البريد الإلكتروني (squrini@mosa-d.gov.sa)، أو الفاكس (0114721597).

الشورى يناقش تعديلات أنظمة المرور و"الأحوال" و"الضمان" بعد العيد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150622/Con20150622779192.htm

فارس القحطاني (الرياض)
يناقش مجلس الشورى بعد إجازة عيد الفطر المبارك عددا من الموضوعات، ومن أهمها تقارير اللجان المتخصصة بشأن المقترحات التي قدمها عدد من أعضاء المجلس، ومنها تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن اقتراح مشروع تعديل نظام الأحوال المدنية المقدم من عضو المجلس صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، والدكتور ناصر بن داود والدكتورة هيا المنيع والدكتورة لطيفة الشعلان، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن تعديل نظام المرور بإضافة مادة جديدة إلى الباب الرابع من النظام تنص على (تضمن رخصة القيادة رغبة السائق في التبرع بأعضائه من عدمه حال وفاته) المقدم من أعضاء المجلس الدكتور عبدالرحمن السويلم، والدكتور عيسى الغيث، والدكتور طارق فدعق، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح تعديل المادة (السادسة) من نظام الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/45 وتاريخ 1427/7/7هـ المقدم من عضو المجلس السابق الدكتور زين العابدين بري، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع اقتراح تعديل المادة التاسعة والستين من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/78 وتاريخ 1428/9/19هـ المقدم من عضو المجلس اللواء حمد الحسون، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مقترح إضافة بند جديد للمادة الثانية من نظام الأنواط العسكرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/47 وتاريخ 1407/8/25هـ بشأن منح نوط مكافحة الإرهاب المقدم من عضو المجلس اللواء علي التميمي.
كما يناقش المجلس تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي 1436/1435هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع اتفاق بين وزارة العمل ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية فيتنام الاشتراكية في مجال توظيف العمالة المنزلية، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مشروع نظام الغرامات والجزاءات البلدية عن مخالفات الصحة العامة، وتقريرها بشأن التعديلات التي أدخلها مجلس الوزراء على بعض مواد نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 1424/3/11هـ.

المستشفيات تعجز عن علاج 4 آلاف مريض

إنقاذ 80 حالة استقبلتها طوارئ مستشفيات الصحة في أسبوع

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/

الرياض: محمد العواجي

أدى عدم توافر الخدمة الطبية المطلوبة، وغياب الطبيب المتخصص، إضافة إلى شح الأَسرة في المستشفيات العامة إلى إحالة 4046 من المرضى إلى مستشفيات تخصصية. وعلمت "الوطن" من مصادر طبية أن وزارة الصحة حولت الأسبوع الماضي ما نسبته 63.8% من أقسام الطوارئ في المستشفيات إلى مستشفيات تخصصية لعدم توافر الخدمة الطبية المطلوبة، فيما أحالت ما نسبته 5.68% لعدم توافر أَسِرة، ونقلت 27.89% من الحالات لغياب الطبيب المتخصص، بينما تقف أسباب أخرى وراء إحالة 2.63% من المرضى.

علمت "الوطن" من مصادر طبية مطلعة، أن وزارة الصحة حولت الأسبوع الماضي، ما نسبته 69% من أقسام الطوارئ بالمستشفيات إلى مستشفيات تخصصية لعدم توافر الخدمة الطبية المطلوبة، ونقص الأسر، كما نقلت 27.89% من الحالات التي استقبلتها الطوارئ لغياب الطبيب المتخصص، وأكملت إجراءات نقل 2.63% من إجمالي الحالات المرضية إلى مستشفيات تخصصية لأسباب أخرى.

من جانبه، قال المشرف على برنامج إحالتي بوزارة الصحة سليمان أحمد الشريع لـ"الوطن"، إن وزارة الصحة أنقذت الأسبوع المنصرم ما يقارب 80 حالة مرضية بنسبة 1.98% استقبلتها أقسام الطوارئ التابعة لمستشفيات وزارة الصحة، مؤكدا أن الوزارة استحدثت برنامج إحالتي لخدمة المريض بأسرع وقت ممكن، من خلال التنسيق مع المستشفيات التخصصية الأخرى التي تتوافر فيها الخدمة الطبية المطلوبة للحالة.

وأشار الشريع إلى أن برنامج إحالتي نقل 4046 مريضا خلال الأسبوع المنصرم في الفترة من 27/ 8 - 3/ 9/ 1436.

وأوضح أن البرنامج رصد 2284 حالة تم قبولها بنسبة 56.5% من إجمالي الحالات المحولة، من خلال النظام الآلي ودون الحاجة إلى تدخل ورقي أو شخصي، كما تم رصد 1365 حالة تحت التصعيد بنسبة 33.7%، فيما جرى الاكتفاء بعلاج 300 حالة في نفس المستشفى بنسبة 7.4% و97 حالة على قائمة الانتظار بنسبة 2.4% سيتم التعامل معها خلال الأيام القادمة.

ولفت إلى أن حالات إنقاذ الحياة بلغت 80 حالة بنسبة 1.98%، والحالات الطارئة 932 بنسبة 23.04%، فيما بلغ عدد حالات التنويم 938، بنسبة 23.18%، وبلغ عدد الحالات التي تم إحالتها إلى العيادات الخارجية 2096، بنسبة 51.8% من إجمالي الحالات المحولة بالنظام. يذكر أن برنامج "إحالتي" يعدّ أحد البرامج الإلكترونية المستحدثة التي تنفذها وزارة الصحة، ويمتاز بتقديم المشورة الطبية بين أطباء المنشآت الصحية المختلفة، لتدارس حالة المريض دون الحاجة إلى نقله، كما يوفر كل الحاجات اللوجستية والتنسيقية لإحالة المرضى من منشأة طبية إلى أخرى مع تقديمه نظام أرشفة وإحصاءات دقيقة تحوي بيانات المرضى المحولين عبر البرنامج بين المنشآت الصحية المختلفة على نطاق المملكة.

القصبي" وجّه مشرف الخدمات الطبية في الوزارة بالتواصل معه" وزير الشؤون الاجتماعية يتفاعل مع حالة شاب معاق على "تويتر"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://sabq.org/siAgde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
تفاعل وزير الشؤون الاجتماعية، الدكتور ماجد القصبي، مع حالة شاب معاق في "تويتر"؛ إذ وجه فوراً الدكتور فالح الرشيدي المشرف العام على الخدمات الطبية والتأهيل بالوزارة بالاتصال به، وأخذ تفاصيل حالته، وتبيّن أنه شاب يبلغ من العمر ١٧ عاماً، مصاب بإعاقة حركيّة ناتجة من التهاب سحايا المخ. وأكد الدكتور فالح الرشيدي أنه تم فوراً إلحاق الشاب ببرنامج الرعاية المنزلية؛ ليقوم فريق طبي متكامل بتقديم الرعاية الطبية المنزلية له، إضافة لتقديم الوزارة للشاب ثلاث تأشيرات لممرض وسائق وخادمة فور رغبته في ذلك، وكذلك صرف عربة لتسهيل حركته، كما أنه انطلاقاً من الشراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة أوضح الدكتور فالح الرشيدي أنه سيتم التنسيق مع وزارة الصحة لبحث إمكانية علاجه في مستشفى متخصص .
وختم المشرف العام على الخدمات الطبية في وزارة الشؤون الاجتماعية بأنه - ولله الحمد - قبل نحو شهر تم صرف سيارة لأسرة الشاب "علي" مخصصة لتنقلاته.

زاحم" يرى أنه لا يوجد ما يمنع تصويرهم.. وينفي كونه تشهيراً" "قاروب": تصوير المسؤولين دون علمهم تُعرّض المصوِّر للمساءلة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://sabq.org/OhAgde

ياسر العتيبي- سبق- الرياض:
اختلف قانونيان على نظامية تصوير المسؤولين دون أخذ الإذن منهم، ونشر ذلك في مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، حيث رأى أحدهما أنه لا يوجد هناك ما يمنع ذلك، فيما قال آخر "لا يجوز ذلك ومن يقوم بذلك يقع تحت طائلة المساءلة."

وتفصيلاً قال المحامي المعروف سلطان بن زاحم، لـ"سبق": لا أعتقد أن هناك ما يمنع من التصوير من هذا النوع، وقد التبس على بعض الحقوقيين أن هذا يعد من قبيل التشهير، وبعضهم بالغ ورأى أنه اعتداء على الجهة الحكومية، وغير ذلك من المسميات، وهذا كله بعيد عن التكيف السليم للواقعة.

وأضاف "زاحم": فما يجري بين المواطن والمسؤول ويتم نشره لا يعد من التشهير ولا الإساءة، فجميعنا يعرف أن إعفاء وزير الصحة وبعده إعفاء رئيس المراسم الملكية، كانت بسبب التصوير من هذا النوع، فلم ينم إحالة المصورين لهذين المقطعين للمساءلة، بل جاءت الإرادة الملكية وهي أعلى إرادة في الدولة، لتستجيب مع هذا العمل بمعنى أنه تشجع عليه.

وأردف "زاحم": قد أعطت القيادة الحكيمة، درساً لجميع المسؤولين في الدولة كائناً من كان مفاده: إذا لم تتحمل المواطن وتتأدب معه فليسعك بيتك، وهذا لا يعني وجوب تلبية طلبه، فإن تلبية الطلبات لها معايير إجرائية معروفة.

ومن جانبه أوضح المستشار القانوني الدكتور ماجد قاروب، لـ"سبق": أن هذا النوع من التصوير يعد سوء استخدام للتكنولوجيا، وتعدياً على الحريات الشخصية والخصوصية، فبذلك لا يجوز تصوير الشخص دون إذنه حتى لو كان شخصية عامة.

وأضاف "قاروب": من يقترف هذا العمل يقع تحت طائلة المساءلة، فلابد من وقفة حازمة ضدهم، لكون هذا الأمر يدخل في باب التشهير والإساءة والابتزاز، وقد يصل للتعريض للخطر.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أزمة العقار والإسكان .. الأسباب المنجزات والحلول (2-3)

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/22/article_967520.html

عبدالحميد العمري

استكمالا للحديث الموسع حول أزمة العقار والإسكان في بلادنا، بعد أن تم تلخيص أهم أربعة أسباب أفضت إلى تشكلها، أستعرض في الجزء الثاني من هذه السلسلة الثلاثية أهم وأبرز ثمانية إنجازات تمّ القيام بها، وصولا إلى بقية الحلول اللازمة لمواجهة الأزمة ومن ثم تجاوزها بمشيئة الله تعالى.

الإنجاز الأول: بدء وزارة العدل بنشر كل المعلومات والمؤشرات حول أداء السوق العقارية المحلية، والعمل على تحديثها بصورة يومية، الذي وفر بدوره جانبا طالما افتقرت إليه السوق طوال الأعوام الماضية، المتمثل في بناء الشفافية المعلوماتية اللازمة لمعرفة تطورات وأداء السوق العقارية، ما أسهم بفعالية في إغلاق وسد ثغرات غياب معلومات أحد أهم وأكبر الأسواق المحلية، منهيا بدوره فجوة معلوماتية بالغة الأهمية، لطالما انتهزت من قبل القوى المسيطرة على السوق العقارية طوال الأعوام الماضية، تمكنت بوجودها من التلاعب بالأسعار وعقد الكثير من الصفقات الوهمية المضللة، ولعل القارئ الكريم يدرك الدور الذي أسهم فيه ارتفاع معدل شفافية السوق منذ بدء وزارة العدل نشر تلك المعلومات، على مستوى رفع كفاءة تقييم الأسعار بالنسبة لأفراد المجتمع، والتقليص الكبير لفجوات تورطهم في وحل التضليل التسويقي العقاري لعديد من السماسرة والمكاتب العقارية، وهو ما تسعى صحيفة "الاقتصادية" إلى تحقيقه من خلال مؤشرها العقاري الذي تنشره كل يوم ثلاثاء من كل أسبوع.

الإنجاز الثاني: قيام وزارة العدل تنفيذا لتوجهات الدولة، بالعمل المستمر على إلغاء الصكوك وحجج الاستحكام المزورة على مساحات شاسعة من الأراضي داخل النطاق العمراني للمدن والمحافظات وخارجه، واستردادها إلى أملاك الدولة، وصلت حتى نهاية 2014 إلى نحو 1371 صكا مزورا، وصل إجمالي مساحاتها الشاسعة إلى نحو 1.97 مليار متر مربع، قدرت قيمتها السوقية بنحو 1.8 تريليون ريال؛ "أي ما نسبته 60.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي 2014."

وفقا لتصريحات مسؤولي الوزارة، فإن العمل جار خلال المرحلة الراهنة على استكمال استرداد بقية الأراضي المنهوبة، والمقدرة مساحاتها بمساحات الأراضي نفسها التي تم استردادها حتى تاريخه، أي أن غلة تلك الأراضي يقدر أن يصل

إجمالي مساحاتها في منظور العامين القادمين إلى نحو 4.0 مليار متر مربع أو أكثر بقليل. المؤمل في المرحلة الراهنة أن يتم توجيه أكبر قدر ممكن من تلك الأراضي المستردة إلى وزارة الإسكان، لتتولى بدورها تنفيذ مشروعات الإسكان الموكلة إليها وتلبية احتياجات البلاد والعباد في هذا الجانب، إضافة إلى زيادة قدرة الوزارة على منح جزء من الأراضي المستردة للأفراد المستحقين، الذين تراكمت طلباتهم بمئات الآلاف على بوابة طلبات وزارة الإسكان.

الإنجاز الثالث: صدور الموافقة على النظام الجديد لمصلحة الزكاة والدخل، القاضي في إحدى أهم مواده بفرض الزكاة على الأراضي والعقارات بهدف التجارة (المدرة للدخل)، ويتوقع بدء العمل بتنفيذه قبل نهاية العام الجاري، وهو القرار القاضي بإضافة الاستثمار العقاري إلى الأوعية المستحق عليها دفع الزكاة، وتحصيلها سنويا من قبل مصلحة الزكاة والدخل، وعدا أنه سيخدم كثيرا في تعزيز موارد الدولة تجاه مسؤولياتها المتنامية لمصلحة المستفيدين من وزارة الشؤون الاجتماعية من الفقراء ومحدودي الدخل، فإنه أيضا سيعزز من دقّة تقييم الثروات العقارية المستحق على ملاكها دفع زكاتها، الذي يقتضي بدوره حصر وتبويب الأصول العقارية المدرة للدخل والمخصصة للتجارة، ووضعها في قواعد بيانات تعزز من شفافية السوق العقارية.

الإنجاز الرابع: إقرار مؤسسة النقد العربي السعودي، نسبة الحد الأقصى للتمويل العقاري عند 70 في المائة من حجم التمويل، وبدؤها التطبيق الإلزامي الكامل لنظام مراقبة شركات التمويل، التي بدأ تطبيقها الفعلي في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) 2014 الماضي، وهو ما كان له أبرز الأثر على تهدئة وتيرة تضخم مستويات الأسعار منذ تاريخ إقراره، وإسهامه في الحد كثيرا من تدفق السيولة الائتمانية على شراء أصول عقارية بالغة التضخم، ما جنب القطاع المالي التورط في الفقاعة العقارية، وجنب أيضا شرائح واسعة من المواطنين تحمل أعباء ديون طائلة بسبب شراء أراض ومساكن متضخمة الأسعار.

الإنجاز الخامس: صدور الموافقة الرسمية من مجلس الوزراء في 23 آذار (مارس) الماضي على قرار فرض الرسوم على الأراضي البيضاء، والتوجيه العاجل للأجهزة الحكومية المعنية بسرعة إصدار آليات تطبيقه، التي طرحت حولها مقترحا مهما في المقال الأخير "كم التكلفة المقترحة لرسوم الأراضي البيضاء"، بأن ترتبط تلك الرسوم بمعدل الفائدة على الريال السعودي، لتبلغ على أقل تقدير خمسة أضعاف معدل الفائدة، مبينا الأسباب والفوائد لتبني هذا المقترح، وكونه الأداة الأكثر فعالية التي نجح تطبيقها في عديد من التجارب، لعل أهمها تجربة مدينة هاريسبرج في ولاية بنسلفانيا الأمريكية.

الإنجاز السادس: قيام وزارة التجارة والصناعة باتخاذ خطوات أسرع تجاه تصفية المساهمات العقارية المتعثرة، حيث أنهت نحو 101 مساهمة عقارية متعثرة، وتعمل في الوقت الراهن على إغلاق وتصفية نحو 275 مساهمة عقارية متعثرة، وهذه خطوات بالغة الأهمية ستؤدي إلى تحرير مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للسكن، الذي بدوره سيسهم في زيادة المعروض على منصة السوق العقارية، خاصة أن أغلب تلك المساهمات العقارية المتعثرة، تتمركز في الوقت الراهن في مواقع متميزة مشمولة بالخدمات والبنى التحتية اللازمة، امتدت فترة حجبها إلى ما يقارب أربعة عقود من الزمن.

الإنجاز السابع: بدء الأجهزة العسكرية (الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني) بالعمل على إنشاء مساكن لأفرادها في عديد من المدن والمحافظات، وهو التوجه الإيجابي الذي يؤمل أن يتم التوسع فيه بصورة أكبر، والذي سيخفف كثيرا من ضغوط الطلبات على وزارة الإسكان، وفي الوقت ذاته يمنح فرصا أكبر لشرائح اجتماعية مهمة جدا، ينبغي توفير الاستقرار الاجتماعي والأسري لها أكثر من غيرها من الشرائح الأخرى.

الإنجاز الثامن: قيام هيئة السوق المالية بقطع شوط طويل على مستوى تطوير سوق السندات والصكوك محليا، التي أصبحت مهيأة تماما لإصدار الصكوك الحكومية وكبريات الشركات المحلية، بما يمنحها القدرة على امتصاص فوائض السيولة المحلية الكبيرة، حتى تلك السيولة المتوقع خروجها من السوق العقارية، وهي أيضا البدائل الأكثر جاهزية محليا في ظل شح الفرص الاستثمارية وصعوبة استغلالها، إضافة إلى ما تتمتع به من ارتفاع درجات الأمان وتدني مستويات المخاطرة. وحسبما كشفت عنه مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي التي اختتمت اجتماعاتها قبل أقل من شهر مضى، فإن توجه وزارة المالية لتمويل العجز المتوقع خلال العام المالي الجاري (يقدر بنحو 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) سيكون عبر إصدارها لصكوك وسندات تنمية، وتجنب السحب من احتياطات الدولة، وهو الخيار الأمثل الذي سيحقق مرونة أفضل للمالية السعودية، ويخفف بدوره من الفقاعات التضخمية في أسعار الأصول عموما، والأصول العقارية على وجه التحديد.

أختتم بمشيئة الله تعالى في الجزء الأخير من هذه السلسلة الثلاثية أهم الحلول المتممة لكل ما مضى استعراضه من إنجازات. والله ولي التوفيق.

هيئة المحامين: إنا لمنتظرون!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م
http://www.al-madina.com/node/614819/%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%86%D8%A7-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1%D9%88%D9%86.html

سالم بن أحمد سحاب

تهنئة مستحقة لكل المحامين في بلادنا الغالية، إذ يمكنهم التغني بالأفراح والمشاركة في الليالي الملاح عقب صدور تشكيل المشروع التنظيمي الجديد لمجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين. وبغض النظر عن آلية التشكيل التي تتضمن انتخاب 5 أعضاء أساسيين من قبل الجمعية العمومية للهيئة. وأعضاء الهيئة الأساسيون هم المحامون السعوديون المرخص لهم بمزاولة المهنة، والمسددون لرسوم العضوية السنوية المقررة.

خطوة طال انتظارها، ليس على مستوى المحامين وحسب، وإنما على مستوى الوطن كله، فتطوير مهنة المحاماة جزء أصيل من تطوير القضاء. وتطوير القضاء لا يعني فقط مزيداً من المباني والمرافق ورفع الرواتب والأجور، وإنما تطوير التنظيمات والآليات والإجراءات، وعلى رأسها آليات التقاضي ضماناً لحقوق المتقاضين في مجلس القضاء وحماية للمحامين من غضبة القضاة أو الشطط في معاملتهم.

بقي أن ننتظر لنرى كيف هو أداء (هيئة المحامين) بعد انطلاقتها، ولأن الوزير هو رئيسها، فالمتوقع لها نجاح كبير إذا منحها الوزير الوقت الكافي والاهتمام المناسب خاصة في بدايات تحركها لترسيخ أقدامها وتنظيم أدائها والارتقاء بمخرجاتها، والأهم من ذلك كله ضبط علاقاتها مع أعضائها المحامين لتكون ممثلاً حقيقياً لهم لا شكلياً كما هو حال بعض الهيئات المشابهة الأخرى (النائمة) في العسل فلا إنجاز لها ولا حتى بصل.

وأحسب أن لدى الهيئة قائمة طويلة من البنود أو المواضيع المدرجة على جداول أعمالها في اجتماعاتها المقبلة، فعسى ألا يطول الانتظار قبل تحرك القطار.

ومن منطلق أن الهيئات تنطلق أساساً من مبدأ تطوير المهنة وترسيخ أقدامها ونشر أفضل الممارسات المطبقة في شأنها، فإن من المناسب إقدام مجلس الشورى الموقر على تبني إنشاء هيئات أخرى مثل هيئة للمعلمين، وأخرى لأساتذة الجامعات، وهي هيئات مهنية في طبيعتها تهدف إلى تطوير وتحسين بيئتي التعليم العام والتعليم الجامعي. وما يُقال عن التعليم يمكن تطبيقه على أنشطة مهنية واقتصادية أخرى.

ليس جديداً التأكيد على أن كل ذلك يصب في مصلحة الارتقاء بالأداء على مستوى الوطن، بل ويوفر كثيراً من موارده المالية مع رفع قدراته الأدائية.

حقوق الإنسان فى العالم

الأمم المتحدة تفتتح مكتباً فى كوريا الشمالية لمتابعة وضع حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم السابع الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م

https://www.youm7.com/story/2015/6/21/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D9%8B%D8%A7-%D9%81%D9%89-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%AD%D9%82%D9%88/2234869#.VYeU0_lsm-c

تفتتح الأمم المتحدة مكتبا ميدانيا فى العاصمة الكورية الجنوبية سول هذا الأسبوع للتعامل مع وضع حقوق الإنسان فى كوريا الشمالية، وفقا لما نقلته وكالة يونهاب للأنباء عن مسؤولين فى وزارة الخارجية الكورية الجنوبية اليوم الأحد. ومن المقرر أن يفتتح مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان المكتب فى وسط سول يوم الثلاثاء، ومن شأنه أن يعمل على رصد وتوثيق حقوق الإنسان فى كوريا الشمالية ، بحسب يونهاب. وتأتى مساع افتتاح ذلك المكتب على خلفية تقرير صدر فى فبراير من قبل لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق فى حقوق الإنسان فى كوريا الشمالية ، أوصى بسلسلة من الإجراءات بما فى ذلك إنشاء مثل هذا المكتب لمتابعة هذه المشكلة فى الدولة الشيوعية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150622/Cartoon201506226501.htm

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 5 رمضان 1436هـ - 22 يونيو 2015م

http://www.alyaum.com/article/4074671